E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1994/5
8 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الإحصائية

الدورة الخاصة

١١ - ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤

البندان ٣ و ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز التعاون الإحصائي الدولي

تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحسابات القومية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى اللجنة الاحصائية تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحسابات القومية (الجهة المنظمة للاجتماعات : الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية)، والذي يرد في مرفق هذا التقرير. وقد أحيل التقرير الى اللجنة بناء على طلب فريقها العامل المعني بالبرامج الاحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي في دورته السادسة عشرة (جنيف، ١٣ - ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣) (E/CN.3/1994/2 ، **الفقرة ١١**).

* E/CN.3/1994/1.

94-11931 290394 300394

مرفق

تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحسابات القومية/الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية

موجز

يشرح هذا التقرير الدور المقبل للفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية بوصفه فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحسابات القومية، الذي سيقوم بتنسيق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويتناول التقرير تنسيق برامج العمل في مجالي التعاون التقني والتدريب (الفقرات ١٢ - ١٧)؛ وزيادة تطوير الكتيبات وأدلة التجميع والدراسات الخاصة (الفقرات ١٨ -٢٠)؛ وتنظيم وتناول العمل المفاهيمي المقبل، بما في ذلك القضايا المحددة بوصفها تتطلب مزيدا من البحث (الفقرات ٢١ - ٢٨)؛ واستحداث استبيان جديد لنظام الحسابات القومية لتلبية احتياجات جميع المنظمات الأعضاء في الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية من البيانات المختلفة (الفقرتان ٢٩ - ٣٠). ويشمل التقرير أيضا تفاصيل عن الأعمال التي سيضطلع بها أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية، أي المكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية؛ وصندوق النقد الدولي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والشعبة الإحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة؛ واللجان الاقليمية؛ والبنك الدولي (التذييل)، من أجل متابعة تلك المواضيع العامة.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١	٤
أولا -	نشر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢	٤
ثانيا -	دور الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية بوصفه فرقة عمل معنية بالحسابات القومية	٣ -١١	٥
ثالثا -	تنسيق برامج العمل من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٢-٣٠	٧
	ألف - التعاون التقني/المساعدة التقنية والتدريب	١٢-١٧	٧
	باء - زيادة تطوير الكتيبات وأدلة تجميع البيانات والدراسات الخاصة	١٨-٢٠	٩
	جيم - جدول أعمال الأبحاث	٢١-٢٨	١١
	١ - خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر	٢٣	١١
	٢ - المحاسبة البيئية	٢٤	١٢
	٣ - الإعانات الاستهلاكية	٢٥	١٢
	٤ - التفرقة بين القطاعين غير الرسمي والرسمي	٢٦	١٢
	٥ - التصنيفات	٢٧-٢٨	١٣
	دال - تصميم استبيان لنظام الحسابات القومية وتنفيذه	٢٩-٣٠	١٣
رابعا -	نقاط للمناقشة	٣١	١٤
تذييل -	استراتيجيات المنظمات الأعضاء في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحسابات القومية/الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، فيما يتعلق بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		١٦

مقدمة

١ - أعدت هذه الوثيقة استجابة لطلب اللجنة الاحصائية في دورتها السابعة والعشرين، الذي كرر تأكيده الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي في دورته السادسة عشرة، بأن يقدم الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية الى اللجنة في دورتها الخاصة لعام ١٩٩٤ تقريرا بشأن استراتيجيات تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، بما في ذلك برنامج البحوث على النحو الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣: الاحتياجات من البيانات التي ينبغي تلبيتها مستقبلا من خلال استبيان جديد لنظام الحسابات القومية؛ والاستهام الاقليمي المناسب في عملية التنفيذ. وبالنظر الى أن اللجنة قد طلبت أيضا تقريرا من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحسابات القومية، فقد تقرر إدماج التقرير المتعلق بالتنفيذ مع تقرير فرقة العمل.

أولا - نشر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

٢ - قدم المخطوط المنقح النهائي من النص الإنكليزي لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ متضمنا التغييرات التي أوصى بها الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية وأقرتها اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والعشرين، الى الأمانة العامة للأمم المتحدة لنشره في تموز/يوليه ١٩٩٣ وأصبحت النسخ المطبوعة متوفرة للتوزيع من المنظمات الخمس الأعضاء في الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٤[1]. وفيما يتعلق بنصوص اللغات الأخرى، سيجري الاضطلاع بالمسؤولية عن تنقيحاتها النهائية على النحو التالي: فيما يتعلق باللغة العربية، الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ وفيما يتعلق باللغة الصينية، الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وفيما يتعلق باللغة الفرنسية، المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية، بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية التابع للحكومة الفرنسية؛ وفيما يتعلق باللغة الروسية، صندوق النقد الدولي؛ وفيما يتعلق باللغة الأسبانية، المعهد الوطني للإحصاء التابع لحكومة أسبانيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيقوم صندوق النقد الدولي بتسليم النص الروسي الجاهز للتصوير الى الأمانة العامة للأمم المتحدة قبل نهاية عام ١٩٩٤. ولا يتوقع أن تكون المخطوطات النهائية للنصوص الأسبانية والصينية والعربية والفرنسية جاهزة قبل منتصف عام ١٩٩٤. وبعد ذلك، ستحتاج الأمانة العامة للأمم المتحدة فترة تتراوح بين ٦ الى ٩ أشهر لإنجاز عملية النشر.

ثانيا - دور الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية بوصفه فرقة عمل معنية بالحسابات القومية

٣ - تحقق وضع إطار مفاهيمي لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على مدى العقد الماضي عن طريق برنامج للتعاون الدولي وكان إنجازا فريدا من نوعه. وقد خضعت الترتيبات التعاونية التي نظمت العمل في الماضي الى اختبار دقيق وتوفر أساسا للتعاون والتنسيق في المستقبل. وسيظل مبدأ تقاسم العبء مرشدا لجميع الأنشطة المقبلة للفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية وتلتزم جميع المنظمات المشتركة فيه بضمان الاستمرارية في الوقت الذي ينتقل فيه العمل العالمي فيما يتعلق بالحسابات القومية الى مرحلة جديدة ستؤكد على تنفيذ الإطار المفاهيمي وزيادة تنقيحه.

٤ - وقد وضع الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية عددا من الطرائق التي ستسهل عمله. ومن المقترح أن تعقد اجتماعات تقنية للفريق مرتين في السنة. وفي كل فترة فاصلة بين الاجتماعين، ستقوم منظمة عضو بأعمال الأمانة وستضطلع بدور مركز التنسيق. وستكون تلك المنظمة، بوصفها مركز التنسيق، بمثابة الجهة المنظمة للاجتماعات، والقناة لجميع الاتصالات وستأخذ على عاتقها مهمة متابعة القضايا التي يجري بحثها.

٥ - وسيلتمس الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية بصورة نشطة تعاون ومساهمات الوكالات الأخرى والمكاتب الإحصائية الوطنية، وبخاصة في زيادة تنقيح نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وعلى سبيل المثال، ستوجه الدعوة الى منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للسياحة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، للاشتراك في إعداد التمييز الرسمي - غير الرسمي، وتطوير حسابات القطاع الزراعي؛ وتوسيع نطاق الحسابات الفرعية للسياحة وتوسيع نطاق الحسابات البيئية، على التوالي. كما سيلتمس الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية الحصول على مساهمات من منظمات غير حكومية مثل معهد الموارد العالمية، حسب الاقتضاء. وستبذل الجهود أيضا لالتماس مساهمات من المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان المتقدمة في ميدان الإحصاء في وضع كتيبات محددة، ومواد تدريبية ومساهمات أخرى مرتبطة بكل من تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والاستفاضة فيه.

٦ - وبالنظر الى أن لأعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية والهيئات ذات الصلة الأخرى ميادين اختصاص ومجالات اهتمام مختلفة، ستشكل أفرقة فرعية مختلفة لمعالجة مجالات متخصصة وهذا التخصص لن يطبق على المنظمات الدولية فحسب، بل على اللجان الإقليمية أيضا،

التي قد تقرر التركيز على مجالات عمل محددة. والاجتماعات التقنية للأفرقة الفرعية لن يحضرها دائما جميع أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية؛ ولن تشكل تلك الاجتماعات اجتماعات رسمية للفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية.

٧ - والتنفيذ العاجل لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في كثير من البلدان، ولا سيما البلدان الأقل تقدما في ميدان الإحصاء والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، يشكل تحديات خاصة. وسيتوقف التنفيذ الشامل على توافر البيانات الأساسية والموارد من ناحية الموظفين المدربين. وبالاستفادة من خصائص نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، الذي صمم للسماح بالأخذ بنهج مرن وتدريجي ومعياري لتطوير أنسب عناصره في إطار الاحتياجات التحليلية واحتياجات السياسة العامة للبلد، ينبغي أن تثبت إمكانية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على مراحل و/أو تحديد الخيارات البديلة لتنفيذه.

٨ - بيد أنه من المسلم به تماما أنه لكي يمضي التنفيذ الفعال في طريقه، ستدعو الحاجة الى اتخاذ إجراءات معينة على الصعيدين العالمي والإقليمي تركز على توفير التدريب للمحاسبين الوطنيين عن طريق برنامج يتضمن المساعدة التقنية، والتدريب ويتيح الكتيبات التي تستفيض في الإطار المفاهيمي ويوفر الارشاد العملي للقائمين بالتجميع. ويسلم الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية بأن التوافر المبكر للوثائق بجميع اللغات الرئيسية سيكون بالغ الأهمية؛ وسيعمل الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية على ضمان توفير المواد الضرورية في الوقت المناسب.

٩ - وبالنظر الى ضيق الموارد، لا بد من تنسيق جميع الأنشطة المتصلة بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الى أقصى حد ممكن، وبالتالي الاقلال من الازدواج الى أدنى حد. ولذلك سيضع الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية برامج عمل منسقة وحلقات دراسية تدريبية سواء كانت مشتركة أو منسقة، وسيوفر الترتيبات المثلى لتقاسم المعلومات المتعلقة بجميع أنشطة التعاون التقني الجارية. وكأحد العناصر في ذلك النهج، يقترح الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية انشاء رسالة اخبارية لنظام الحسابات القومية تشمل المعلومات المتعلقة بالتطورات الجديدة، والخبرة المكتسبة أثناء التنفيذ، والحلقات الدراسية وحلقات العمل المقبلة، وتوافر برامج الحاسوب ومواد التدريب. ويمكن أيضا أن تكون الرسالة الاخبارية أداة فعالة لتوزيع المعلومات الموجزة المستكملة ذات الصلة بأعمال البحث فيما يتعلق بالاستفاضة مستقبلا في نظام الحسابات القومية. وستقوم اللجان الاقليمية بدور في ترجمة الرسالة الاخبارية الى اللغات الرئيسية الخاصة بمنطقة كل منها.

١٠ - وستوضع ترتيبات أخرى بين المنظمات المشتركة لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يقوم خبراء من احدى المنظمات بمساعدة المنظمات الأخرى في جهودها التدريبية

والجهود الأخرى التي تبذلها في التنفيذ، بما في ذلك اعداد مواد للدورات الدراسية، أو الاشتراك في الدورات التدريبية أو الاشتراك في برامج التعاون التقني في كل بلد على حدة. ويمكن أن يزداد تعزيز التنسيق بالقيام على نطاق واسع بتوزيع وتبادل مواد التدريب التي تضعها كل منظمة للأطراف المهتمة الأخرى، بما في ذلك معاهد التدريب الاحصائي، لكي يكون التدريب الذي يقوم به مختلف الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف متسقا ومتمشيا مع التوجه الجديد لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

١١ - والخطوات المجملة أعلاه لن تكفل في حد ذاتها التنفيذ السريع والشامل لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وفي نهاية المطاف، ستكون الاجراءات المتخذة على الصعيد الوطني هي الأداة الرئيسية للتنفيذ. وتمثل التحسينات في شمول وتوافر البيانات الأساسية خطوات حاسمة في تلك العملية. وستحتاج المكاتب الاحصائية الوطنية الى وضع خطط متوسطة الأجل لتعزيز قدراتها الاحصائية بوجه عام على جمع المعلومات الضرورية لدعم تجميع الحسابات القومية. وعند إعداد تلك الخطط، لا بد من الاهتمام باحتياجات المستعملين وتحديد أولويات واضحة بتطوير أجزاء نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الأكثر أهمية في إطار ظروف كل بلد على حدة. وفي بعض البلدان، فإن مهمة وضع برنامج عمل وتحديد أولويات الأنشطة قد لا تكون نفسها ممكنة إلا بمساعدة خارجية من الوكالات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف.

ثالثا - تنسيق برامج العمل من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

ألف - التعاون التقني/المساعدة التقنية والتدريب

١٢ - تتألف أنشطة التعاون التقني/المساعدة التقنية من تقديم المساعدة مباشرة الى البلدان في تجميع الحسابات القومية وتدريب القائمين بتجميع الحسابات القومية والمدرّبين على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية. وسيقوم الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية بدور تنسيقي في تقديم المساعدة من جميع المصادر بينما ستقدم المنظمات الأعضاء فيه المساعدة المباشرة والتدريب ضمن برامج عملها. وسيتمثل أحد الأهداف الرئيسية للفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية في تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة المتاحة لهذا العمل ومن ثم تلافي أي ازدواج للجهود. وسيجري إعداد برنامج يورد بالتفصيل أنشطة التعاون التقني/المساعدة التقنية لأعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية كما سيجري تشجيع الجهات الأخرى المقدمة للمساعدة، بما في ذلك المنظمات والوكالات الدولية الأخرى والبلدان المانحة، لتنسيق أنشطتها والابلاغ عنها. وسيزداد تعزيز هذا التنسيق بين الوكالات والبلدان المانحة على الصعيد القطري بانشاء آليات لضمان تحقيق أقصى قدر من تبادل المعلومات المتعلقة بأنشطة المنظمات المشتركة والبلدان.

١٣ - وأنشطة التعاون التقني/المساعدة التقنية الرامية الى تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ يجب أن تركز على شرح نظام الحسابات القومية الجديد ومساعدة البلدان في تجميع البيانات الأساسية والوسيطة الضرورية. ولذلك فإن تدريب المحاسبين الوطنيين أمر أساسي للتنفيذ السريع والفعال لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وينبغي ألا تكون جهود التدريب موجهة نحو خبراء الحسابات القومية في البلدان فحسب، بل أن تستكمل أيضا مهارات خبراء الحسابات القومية الذين تستخدمهم حاليا المنظمات الاقليمية والدولية، الذين قد لا تكون لديهم سوى معرفة جزئية بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتوجهه.

١٤ - وستشمل أنشطة التدريب استحداث مواد تدريب محددة، ودورات دراسية وكتب مدرسية، ونماذج محاسبية، وبرامج حاسوب. وينبغي التركيز على استحداث مواد يمكن استخدامها في أنشطة مختلفة ووسائط إعلام مثل شرائط الفيديو التي يمكن أن تخفض الاحتياجات من الموظفين في الدورات التدريبية. وسيتألف التدريب في المقام الأول من دورات دراسية وحلقات عمل وحلقات دراسية على الصعد القطرية والاقليمية والأقاليمية، وقد يتناول لمحات عامة لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو يعالج مواضيع محددة.

١٥ - وفي معظم البلدان، ستتمثل العقبة الرئيسية التي ستواجه عند تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في الافتقار الى الاحصاءات الأساسية الضرورية. وبناء عليه، فإن جزءا هاما من مشاريع التعاون التقني الرامية الى تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ينبغي أن يركز على وضع البيانات الأساسية. وينبغي أن يسير وضع تلك البيانات الأساسية جنبا الى جنب مع برامج ترمي الى وضع و/أو إعادة توجيه النظم الاحصائية للبلدان ومواءمتها مع احتياجاتها المحددة المتعلقة بالسياسة العامة واحتياجاتها التحليلية. وينبغي التسليم بأنه، من الناحية العملية، هناك مؤثرات متبادلة متعددة بين تنفيذ نظام للحسابات القومية ووضع عناصر أخرى لنظام احصائي، الأمر الذي قد يختلف من بلد لآخر. ولذلك ينبغي تشجيع تحقيق الاتساق بين نظم احصاءات الاقتصاد الكلي بوصفها أداة مباشرة لتحسين الحسابات القومية. وبالنسبة للبلدان التي قامت، جزئيا على الأقل، بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨، ينبغي التشديد على الانتقال الى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

١٦ - وفي حين أنه ينبغي تصميم مشاريع الحسابات القومية بما يتناسب مع الاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد، فإن هناك عددا من العناصر المشتركة في شتى النهج المتبعة إزاء التعاون التقني في مجال الحسابات القومية؛ ويرد وصف بعض هذه العناصر أدناه. ففي المراحل الأولى لمشروع من مشاريع الحسابات القومية، أو قبل ذلك:

(أ) ينبغي التعرف على سياسة البلد واحتياجاته التحليلية. وقد تتضمن هذه المرحلة مساعدة البلد في تفسير بيانات الحسابات القومية وتشجيع استخدام هذه البيانات في أشكال مختلفة من التحليلات؛

(ب) ينبغي أن يجري تصميم إطار لتجميع الحسابات القومية يتم فيه تحديد المفاهيم والتصنيفات المزمع تطبيقها وكذلك تحديد مناهج التجميع. ابتغاء لسهولة تعامل موظفي الحسابات القومية مع تفاصيل هذا الإطار وتنفيذه ولتوفير وسيلة لتدريب هؤلاء الموظفين، يمكن الاضطلاع بعمل تجميعي تجريبي استنادا إلى بيانات أولية؛

(ج) ينبغي تشخيص الحالة الراهنة للنظام الإحصائي للبلد وقدرته على تلبية متطلبات إطار الحسابات القومية وتجميعها؛ وينبغي تعيين المجالات الإحصائية المحددة التي يلزم إدخال تحسينات فيها؛ كما ينبغي إعداد خطة لتطوير العناصر الأخرى المتصلة بالنظام الإحصائي للبلد. ويمكن أن تستخدم نتائج العمل التجميعي التجريبي وأية خبرات مكتسبة في إجرائه في أداء هذه المهام؛

(د) ينبغي إعداد خطة عمل للتنفيذ التدريجي للإطار وإعداد خطة لوضع دورة لجمع البيانات. وينبغي أن تراعي خطة العمل الحالة الراهنة لتطور الحسابات القومية في البلد والإتاحة التدريجية للبيانات التي يمكن توقع الحصول عليها من تطوير عناصر أخرى في النظام الإحصائي.

١٧ - ولدى مساعدة البلدان، ينبغي أن توجه أولوية مشاريع الحسابات القومية إلى البلدان الأقل نموا في المجال الإحصائي، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي كلتا الحالتين، ينبغي أن تستهدف برامج المساعدة التقنية إعداد نظام إحصائي حديث وذي كفاءة يستخدم في تطوير الحسابات القومية على نحو فعال.

باء - زيادة تطوير الكتيبات وأدلة تجميع البيانات والدراسات الخاصة

١٨ - يمكن أن يشمل دور الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية في إعداد الكتيبات وأدلة التجميع وغيرها من المنشورات من أجل وضع نظام الحسابات القومية في مجالات متخصصة، إعداد مبادئ توجيهية للتنفيذ العملي. ويكمن دور الفريق العامل في الوصول إلى تقسيم للعمل بين أعضائه لدى إعداد هذه الكتيبات، استنادا إلى الخبرة الفنية لكل منظمة. وقد تشارك منظمات وبلدان أخرى في إعداد الكتيبات بإشراف أحد أعضاء الفريق العامل. وسيكون هناك تفاعل متكرر أثناء عملية إعداد الكتيبات بين المنظمات والهيئات الأخرى بشأن التفاصيل التقنية، وسيجري تعميم المسودات للتعليق عليها.

ومتى جرى التوصل إلى اتفاق على تحديد المنظمة التي ستكون مسؤولة عن إعداد كتيب ما، تقوم المنظمة بتنسيق العمل بشأن الكتيب ودعوة الآخرين للتعليق عليه وإدراج أية تعليقات من هذا القبيل والقيام بجميع الأعمال ذات الصلة حتى النشر النهائي للكتيب.

١٩ - وسيكون واضحا في الكتيبات وأدلة التجميع والدراسات الخاصة أنها تتصل بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. والكتيبات والدراسات والأدلة ذات الصلة هي عموما عبارة عن تطوير إضافي للإطار النظري المعروض في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ نفسه. وقد يشمل هذا التطوير مزيدا من التفاصيل النظرية و/أو مزيدا من المبادئ التوجيهية بشأن كيفية قياس المفاهيم وماهية المصادر الإحصائية الأساسية اللازمة لمثل هذا القياس.

٢٠ - ويوجد في الوقت الراهن عدد من الكتيبات وأدلة التجميع، بعضها اكتمل مؤخرا وبعضها على وشك النشر أو ما زال في المراحل الأولى لإعداده على يد منظمات مختلفة. وقد نشر صندوق النقد الدولي إصدارا منقحا من "كتيب ميزان المدفوعات" في عام ١٩٩٣[٢] وهو يعتزم نشر دليل لجمع احصاءات موازين المدفوعات وكتاب دراسي عن موازين المدفوعات في عام ١٩٩٤. وقد نشرت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣[٣] "دليل المحاسبة الاقتصادية البيئية المتكاملة" وهي على وشك إصدار مسودة لكتيب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهو مشروع ستجري مناقشته في اجتماع مشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يزمع عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويقوم صندوق النقد الدولي بإعداد دليل للإحصاءات النقدية والمالية، وقد جرى تعميم مسودة إطار هذا الدليل في عام ١٩٩٣ للتعليق عليه؛ ومن المتوقع أن تصدر مسودة كاملة له في نهاية عام ١٩٩٤. ومن المتوقع أن يصدر بحلول تموز/يوليه ١٩٩٤ تقرير تقني عن تجميع الحسابات القومية، سيعرض أحد النهج إزاء تصنيف الحسابات القومية من مختلف جوانبه وهو تقرير أعدته الشعبة الإحصائية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وسيعرض أيضا موجزا للخبرات المكتسبة في تطبيق نُهج الجمع هذه في ممارسات قطرية فعلية. وهناك كتيب آخر وصلت الشعبة الإحصائية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة إلى مراحل متقدمة من إعداده وهو دليل المدخلات والمخرجات، ومن المتوقع أن يجري الانتهاء منه أيضا في عام ١٩٩٤. وسيشرع صندوق النقد الدولي في تنقيح "دليل الاحصاءات المالية الحكومية". وهناك دليلان ما زالت الشعبة الإحصائية في المراحل المبكرة من إعدادهما وهما دليل قطاع الأسر المعيشية وحسابات الموارد البشرية، ودليل يتناول الصلات بين معايير المحاسبة في دوائر الأعمال ومعايير الحسابات القومية؛ ومن المزمع إصدار كلا الدليلين في عام ١٩٩٥. وما زال إطار الكتيب المتعلق بتنفيذ نظام الحسابات القومية في ظل ظروف ارتفاع معدل التضخم قيد المناقشة. ويجري في البنك الدولي إعداد خطط لوضع كتيب عن مصفوفات المحاسبة الاجتماعية، وهو كتيب سيجري إعداده بتعاون وثيق مع المكتب المركزي للإحصاءات التابع لحكومة هولندا.

وستنشط الشعبة الاحصائية أيضا في إعداد مصفوفات محاسبة اجتماعية، سعيا منها إلى زيادة تطوير الملامح التحليلية لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي.

جيم - جدول أعمال الأبحاث

٢١ - من المهم أن يشترك الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية بنشاط في زيادة تحديث المعايير الدولية المتعلقة بالحسابات القومية والإحصاءات ذات الصلة، حتى يمكن الحفاظ على التساوق بين المعايير الإحصائية الدولية التي حققها نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ومن المهم أيضا أن يتناول الفريق العامل المشاكل المحددة الناشئة عن تفسير مفاهيم وتصنيفات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتطبيقها. وقد أيدت اللجنة الإحصائية النية المتجهة إلى متابعة إجراء الأبحاث في المسائل التي لم تصل إلى حل والتي يحددها الفريق العامل والعمل في جوانب الحسابات التي يمكن إدراجها في المستقبل، مثل المحاسبة البيئية وتغطية القطاع غير الرسمي. بيد أن الأعضاء قد نبهوا إلى أن جدول أعمال الأبحاث لا ينبغي أن يكون طويلا أو طموحا أكثر من اللازم.

٢٢ - ويمثل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، شأنه شأن النظم السابقة له، مرحلة من مراحل تطور المحاسبة القومية. ولكي يستمر هذا التطور، سيلزم المزيد من الأبحاث. وينبغي التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن مواضيع معينة قبل أن يتسنى إدراجها في المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية. وهناك اتفاق كبير على المواضيع التي سيجري التصدي لها وعلى جدول أعمال للأبحاث، وهو اتفاق يعكس الأولويات التي عبر عنها خبراء الحسابات القومية واللجنة الاحصائية، والتي ظهرت في عدة جوانب أثناء الخطوات النهائية لعملية التنقيح.

١ - خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر

٢٣ - وافقت اللجنة الاحصائية في عام ١٩٩٣ على أن أهم الأولويات المباشرة تتمثل في وضع مبادئ توجيهية عملية يسترشد بها في التخصيص الواضح لخدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر لمستعملين محددين. وتصدت اللجنة للمسائل المتصلة بذلك بالتفصيل ووافقت على اقتراح قدمه الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية يقضي بتوفير معالجة مرنة له في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، على نحو يعترف باستصواب توزيع هذه الرسوم توزيعا كاملا مع إتاحة قدر من المرونة في التنفيذ في بلدان معينة أو من مجموعات من البلدان. وسيقوم المكتب الإحصائي للاتحادات

الأوروبية وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٤ بالعمل في موضوع خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر، بدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

٢ - المحاسبة البيئية

٢٤ - وردت في الفرع دال من الفصل الحادي والعشرين من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بشأن الحسابات البيئية التابعة، إشارة إلى أن النظام يعرض لأكثر التقنيات المتاحة تقدما في عام ١٩٩٣، لتحقيق التكامل بين المحاسبة الاقتصادية والمحاسبة البيئية. ومع ذلك لم تتح هذه التقنية إدراج مجاميع مكيفة بيئيا في الإطار المركزي. ومن ثم فإن الهدف من هذا الفرع هو أن تسترشد به البلدان الراغبة في استخدام نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ كنقطة انطلاق لتصميم الحسابات التابعة التي تتجاوب مع السياسة، ولإجراء تحليل يركز على النمو والتنمية السليمين والمستدامين بيئيا. وقد ورد في ذلك الفرع حث للمحاسبين والاخصائيين البيئيين الوطنيين على مواصلة أبحاثهم وأعمالهم المنهجية التعاونية، وهي رغبة ظهرت على نطاق واسع في استعراضات الحسابات القومية التي أجريت في محافل شتى. وسيعمل جميع أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية في مزيد من الأبحاث بشأن الحسابات البيئية في عام ١٩٩٤.

٣ - الإعانات الاستهلاكية

٢٥ - يبقي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على تناول الإعانات على النحو الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. ولم يكن من الممكن، رغم إجراء قدر كبير من المناقشات، الاتفاق على كيفية التفرقة بين المدفوعات التي تعامل على أنها مفيدة للمستهلكين أساسا وتلك التي تعامل على أنها مفيدة للمنتجين بصورة رئيسية. ومن اللازم إجراء مزيد من الأبحاث حول الموضوع، وخاصة بالنظر إلى أهمية الإعانات في بعض البلدان، وسيتصدى المكتب الإحصائي التابع للاتحادات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لهذا الموضوع في عام ١٩٩٤.

٤ - التفرقة بين القطاعين غير الرسمي والرسمي

٢٦ - يشير نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ إلى الصعوبة التي تكتنف وضع معايير ملائمة للتفرقة بين الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والأنشطة الاقتصادية الرسمية، وهي تفرقة تعتبر مفيدة على نطاق واسع. ومنظمة العمل الدولية هي الوكالة الرائدة العاملة في هذا المجال، كما أن منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية والبنك الدولي ملتزمون، بمقتضى جدول أعمال كل منهم الخاص بأبحاث الحسابات القومية، بدعم التعاون المتواصل مع منظمة العمل الدولية.

٥ - التصنيفات

٢٧ - يشير الفصل الثامن عشر من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والذي عنوانه "التصنيفات الوظيفية" إلى أن هناك تصنيفين مؤقتين من التصنيفات التي جرى وصفها، وهما تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، وتصنيف نفقات المنتجين حسب الغرض. وقد يحتاج التصنيف الأخير، خاصة، إلى قدر كبير من التنقيح. وتصنيف مهام الحكومة في حاجة إلى تعديل لكي يحدد على نحو أدق التحويلات الاجتماعية العينية والمهام التي يتزايد اهتمام السياسات بها مثل البيئة والدفاع. وستضطلع الشعبة الإحصائية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بعمل بشأن الجوانب العامة للتصنيفات الوظيفية، وسيتصدى صندوق النقد الدولي لتصنيف المهام الحكومية أثناء مضيه في تنقيح "دليل الاحصاءات المالية الحكومية" الصادر عنه.

٢٨ - خصصت الحلقة الدراسية المشتركة بين الأقاليم بشأن تنقيح نظام الحسابات القومية (انظر ESA/STAT/AC.43/8)، التي عقدت مع الاجتماع السادس لفريق الخبراء المعني بتنسيق نظام الحسابات القومية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، دورة من دوراتها للنظر في استكمال وصقل نظام الحسابات القومية مستقبلا. وشملت المواضيع، بالإضافة إلى المواضيع المدرجة أعلاه، البحث والتطوير، وذلك لأنهما لم يكونا مدرجين ضمن النفقات الرأسمالية في النظام؛ وتكاليف رأس المال، على ضوء القرار القاضي بعدم تضمين النظام الإيجار الضمني للمباني المملوكة للحكومات والمعاهد غير الساعية للربح التي تخدم الأسر المعيشية؛ ونطاق تكوين رأس المال والأسهم؛ وناتج الخدمات، بما في ذلك الخدمات المنتجة داخل الأسر المعيشية؛ والأنشطة المالية، بما في ذلك الأنشطة المقترنة بأدوات معينة كالودائع الثانوية؛ والتعليم والجوانب الأخرى لرأس المال البشري، التي لا تعامل حاليا في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على أنها رأسمال؛ وحسابات العمل؛ والحسابات الربع سنوية؛ والحسابات الإقليمية. وقد أوصي بتحسين عرض المصفوفات في النظام.

دال ـ تصميم استبيان لنظام الحسابات القومية وتنفيذه

٢٩ - سيغدو من اللازم عندما تشرع البلدان في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ جمع البيانات على الأساس المنقح. وسيتعاون أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية لكفالة ألا يرسل إلا استبيان واحد منسق عن الحسابات القومية إلى كل بلد، وذلك حتى تلبى الاحتياجات المختلفة لجميع أعضاء الفريق العامل من البيانات. وقد وضعت الشعبة الإحصائية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة اقتراحا بنوع البيانات التي يحتوي عليها الاستبيان، ونوقش الاقتراح في اجتماع عقدته منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس بشأن الحسابات القومية في حزيران/يونيه ١٩٩٣ ؛ وسيجري تنقيح الاقتراح مرة أخرى نتيجة المشاورات داخل إدارة الأمم المتحدة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات ومع اللجان الإقليمية. وستقترح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية استبيانا مناسبا للدول الأعضاء في المنظمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والنظام الأوروبي المنقح للحسابات الاقتصادية المتكاملة مع الاستبيان المعد من قبل الشعبة الإحصائية، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات واللجان الإقليمية، لاستخدام البلدان الأخرى.

٣٠ - وستجري مناقشات بشأن سوقيات جمع البيانات وتجهيزها في المستقبل. وستجري دراسة إمكانيات زيادة اللامركزية، بما في ذلك تعزيز دور اللجان الإقليمية، بالإضافة إلى احتمال استغلال تقنيات الاتصال الالكتروني للاستعاضة عن التقنيات الورقية التقليدية.

رابعا - نقاط للمناقشة

٣١ - قد ترغب اللجنة لدى مناقشتها الاستراتيجية العامة لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في تقديم التوجيه بشأن النقاط التالية:

(أ) الأداء الداخلي والخارجي للفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية، بما في ذلك تناوب أعمال الأمانة، ودوره في زيادة التطوير النظري لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتفسيره ونشر رسالة إخبارية عنه؛

(ب) التنسيق بين التوجه العام لاستراتيجية التنفيذ وفق تعريف الفريق العامل له (انظر الفقرات ١٢-٣٠ أعلاه)، وبين البرنامج التنفيذي لكل منظمة على حدة (التذييل)؛

(ج) عناصر معينة في استراتيجية وبرامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، فيما يتعلق بـ '١' المساعدة التقنية بما في ذلك التدريب (الفقرات ١٢-١٧ أعلاه)؛ '٢' إعداد الكتيبات وأدلة التجميع والدراسات الخاصة (الفقرات ١٨-٢٠ أعلاه)؛ '٣' جدول أعمال الأبحاث (الفقرات ٢١-٢٨ أعلاه)؛ '٤' إعداد استبيان لنظام الحسابات القومية (الفقرات ٢٩-٣٠ أعلاه).

الحواشي

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94. XVII.4.

(٢) الطبعة الخامسة (واشنطن العاصمة، ١٩٩٣).

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.XII.12.

تذييل

استراتيجيات المنظمات الأعضاء في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحسابات القومية/الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، فيما يتعلق بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية	١-١٧	١٧
ثانيا - صندوق النقد الدولي	١٨-٢٣	٢٢
ثالثا - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٢٤-٣١	٢٤
رابعا - الشعبة الإحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة واللجان الإقليمية	٣٢-٦٣	٢٦
ألف - الشعبة الإحصائية	٣٧-٤٣	٢٨
باء - اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٤٤-٤٦	٣١
جيم - اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٤٧-٤٩	٣٢
دال - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥٠-٥٦	٣٣
هاء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٥٧-٥٩	٣٤
واو - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٦٠-٦٣	٣٥
خامسا - البنك الدولي	٦٤-٦٧	٣٧

أولا - المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

ألف - مقدمة

١ - سيكون تنفيذ كل من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والنظام الأوروبي المنقح للحسابات الاقتصادية المتكاملة بمثابة حجر الزاوية في برنامج عمل الجماعة الأوروبية في مجال الحسابات القومية. ونظرا لأن السياسة العامة للجماعة الأوروبية موجهة نحو الاتحاد الاقتصادي والنقدي، فإن الهدف الرئيسي من البرنامج سيتمثل في كفالة توفر تنمية اقتصادية ومالية متوازنة في جميع أنحاء الجماعة الأوروبية. والتدابير المتخذة لتحقيق تلك التنمية المتوازنة، أي تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، تتميز باستنادها إلى قاعدة إحصائية وطيدة في مجال إحصاءات الحسابات القومية والمالية.

٢ - والهدف من احصاءات الحسابات القومية والمالية هو الأخذ بمعايير احصائية منسقة في جميع الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، بغية الوصول إلى نتائج أكثر قابلية للمقارنة. ويتضمن عمل المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية، فيما يتعلق بالحسابات القومية: (أ) التطبيق المنسق للنظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة في جميع الدول الأعضاء؛ (ب) تنقيح الصيغة الحالية، التي ترجع إلى عام ١٩٧٨، حتى تصبح أوثق صلة بالواقع الاقتصادي الراهن.

٣ - ويجري حاليا تنقيح النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة، الذي يقوم على أساس نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وسيبدأ نفاذ الصيغة المنقحة خلال عام ١٩٩٤، وسيجري تعزيزها باعتماد سند قانوني يلزم الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية بتطبيق التعاريف المستخدمة في النظام الأوروبي المنقح للحسابات الاقتصادية المتكاملة. وسيقوم المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية بنشر النظام الأوروبي المنقح للحسابات الاقتصادية المتكاملة باللغات الرسمية التسع للجماعة الأوروبية.

٤ - والأمر التوجيهي المتعلق بالناتج القومي الإجمالي يجعل من الممكن، بواسطة الحصر الذي يجري في كل من الدول الأعضاء بشأن تجميع الحسابات؛ تحديد أي نقاط في النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة يكون من شأنها أن تؤدي إلى اختلاف التفسيرات أو نشوء اي فجوات في مصادر البيانات، واقتراح التعديلات لضمان التوصل إلى نتائج أكثر قابلية للمقارنة.

باء - برنامج عمل عام ١٩٩٤ بشأن الحسابات القومية

١ - تنقيح النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة

٥ - ظهرت في عام ١٩٧٠ الصيغة الأولى من النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة، وظهرت الصيغة الثانية في عام ١٩٧٩. ويعمل حاليا المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية مع معاهد الاحصاءات الوطنية في تنقيح صيغة عام ١٩٧٩ من النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة، من أجل استكمال التعاريف والتصنيفات وهيكل الحسابات. وقد اقترح المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية على معاهد الاحصاءات الوطنية أن تتقيد بمبدأ تحقيق الاتساق بين النظام الأوروبي المنقح للحسابات الاقتصادية المتكاملة ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. غير أن الصيغة النهائية ستتوقف على القرار الذي تتخذه بأغلبية قانونية، جميع الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية وفقا لقواعد الجماعة. وسيصبح النظام الأوروبي المنقح للحسابات الاقتصادية المتكاملة هو نظام الجماعة الأوروبية لتجميع حسابات البلدان الاثنى عشر الأعضاء في الجماعة الأوروبية والبلدان الستة الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

٦ - ويتألف النظام الأوروبي المنقح للحسابات الاقتصادية المتكاملة من ١٣ فصلا، قام بصياغتها متخصصون من معاهد الاحصاءات الوطنية ومن المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية. وسيبدأ في عام ١٩٩٥ نفاذ النظام الأوروبي المنقح للحسابات الاقتصادية المتكاملة، وإن لم يكن من المتوقع أن تتحقق نتائج بالنسبة لجميع البلدان بناء على هذا الأساس الجديد حتى الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، إذ سيتعين إجراء تنقيح شامل لنظم حساباتها.

٢ - الأمر التوجيهي المتعلق بالناتج القومي الإجمالي

٧ - تتمثل مهمة المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية في دراسة الأساليب المستخدمة في تجميع الحسابات في الدول الأعضاء لضمان المواءمة قدر الإمكان بين طريقة حساب اشتراكات الدول الأعضاء في ميزانية الجماعة الأوروبية. وينبغي أن تراعى في تلك الدراسة المفاهيم المستخدمة على الصعيد الوطني؛ والقواعد الاحصائية؛ ومدى شمول الحسابات (الاقتصاد الخفي).

٨ - واعتمد برنامج عمل بشأن الاقتصاد الخفي، ومن المقرر انجازه بحلول نهاية عام ١٩٩٥. ويتضمن برنامج العمل المهام الأربعة التالية:

(أ) تحديد الأساليب المستخدمة في تسوية الحسابات لمراعاة الاقتصاد الخفي؛

(ب) مقارنة البيانات المتعلقة بالعمالة والمستقاة من المصادر الديمغرافية ببيانات العمالة التي يقوم عليها قياس الناتج القومي الإجمالي؛

(ج) وضع قائمة وصفية للأحكام الضريبية والتعديلات الاحصائية المطبقة على الاستحقاقات العينية؛

(د) تصحيح آثار التهرب الضريبي في الاقرارات المقدمة، في الدراسات الاحصائية، من جانب المنتجين أو عمليات تحصيل الايرادات.

٣ - خدمات الوساطة المالية التي تقاس بصورة غير مباشرة

٩ - عندما أيدت اللجنة الاحصائية في شباط/فبراير ١٩٩٣ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أوصت بأن توزع على مستعملي الخدمات خدمات الوساطة المالية التي تقاس بصورة غير مباشرة. غير أنه ينبغي التسليم بأن هذا التوزيع قد لا يكون ممكنا على الدوام، لما ينطوي عليه من مشاكل عديدة غير محسوبة. وبناء عليه، فإن القضية تحتل مركزا متقدما في جدول أعمال البحوث. وكانت البلدان الأوروبية من بين البلدان التي تقدمت بتحفظات أكثر من غيرها إزاء إمكانية التوزيع. ولما كان يتعين على بلدان الجماعة الأوروبية أن تطبق بصورة متسقة، النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة بسبب الطريقة التي تستخدم بها البيانات داخل الجماعة الأوروبية، فإن النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة لن يوصي في المقام الأول بتوزيع خدمات الوساطة المالية التي تقاس بصورة غير مباشرة. غير أنه نظرا لانجاز العمل في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وسيره قدما في النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة، فسيبدأ المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية، على سبيل الأولوية إلى حد ما، استعراض أساليب حساب واسناد خدمات الوساطة المالية التي تقاس بصورة غير مباشرة.

١٠ - وبعض البلدان المهتمة أكثر من غيرها بهذا المجال والأكثر تمرسا فيه هي البلدان الأوروبية (فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وما إلى ذلك). وقد اقترح المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية تنظيم سلسلة من فرق العمل في عام ١٩٩٤ مع تلك البلدان وغيرها من البلدان المهتمة من أجل توفير محفل لمناقشة الأفكار والخبرات وتبادلها، وإبداء الاقتراحات وتجريبها في الواقع، بما يسفر عن مجموعة من التوصيات العملية بحلول نهاية عام ١٩٩٤. وسينسق المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية عمله مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية، وبخاصة مع صندوق النقد الدولي، الذي يهتم بالاحصاءات المصرفية وتطبيقها على نطاق أوسع في البلدان النامية، ومع فريق الاحصائيين الماليين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤ - الحسابات القومية "الخضراء"

١١ - ينصب تركيز قدر كبير من الاهتمام العام والسياسي داخل الجماعة الأوروبية كما هي الحال في غيرها، على وضع حسابات قومية وناتج محلي إجمالي تراعى فيهما القضايا البيئية. وسيضع المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية برنامج عمله في ذلك المجال، بحلول نهاية عام ١٩٩٣ بمساعدة خبراء استشاريين من الخارج. ومن المتوقع أن يتركز العمل في عام ١٩٩٤ على ايضاح المفاهيم (ما الذي سيجري قياسه على وجه التحديد؟) ووضع النماذج التالية:

(أ) نفقات الدفاع (التي يغطيها بالفعل على نحو جيد النظام (SERIEE) المعمول به في المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية)؛

(ب) الاحتياجات المحتملة لوضع تصنيف لمهام الحكومة؛

(ج) الحسابات، بالقيمة الفعلية، للموارد الطبيعية الرئيسية؛

(د) تقدير القيمة النقدية للنضوب؛

(هـ) تقدير تصريف الملوثات بتطبيق المعاملات الهندسية على جداول المدخلات - المخرجات؛

(و) توفير الدعم للبحوث النظرية في أساليب تقدير القيمة النقدية للتلوث؛

(ز) قيام المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية، جنبا إلى جنب مع الحسابات القومية ولكن بالاقتران بها، بتطوير مجموعته المتنوعة من المؤشرات البيئية، التي يجري تنسيقها مع الأعمال المماثلة المضطلع بها في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

جيم - التدريب والتعاون في عام ١٩٩٤ في ميدان الحسابات القومية

١ - التدريب في بلدان الجماعة الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة

١٢ - كجزء من برنامج تدريب الاحصائيين الأوروبيين، خطط المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية لعقد دورتين تستغرق الواحدة منهما اسبوعين بعنوان "احصاءات الحسابات القومية في الممارسة العملية"

ستعقدان في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ في باريس، وفي الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في نوردويكرهوت، هولندا. وسيتميز محتوى الدورتين بالطابع العملي، وستشملان دراسات حالة، وهما مخططتان من أجل المحاسبين الوطنيين من بلدان الجماعة الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، مع إمكان اشتراك بضعة احصائيين من بلدان وسط أوروبا وشرقها. ويشترك في تنظيمها المعهد الوطني للاحصاءات في فرنسا والمكتب المركزي للاحصاءات في هولندا.

١٣ - وفي إطار برنامج تدريب الاحصائيين الأوروبيين نفسه، ينظم المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية أيضا دورتين بعنوان "تطبيق النظام الأوروبي المنقح للحسابات الاقتصادية المتكاملة"، ستعقدن في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في بوردو، وفي الفترة من ٦ إلى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥ في ميونيخ. والهدف من الدورتين أن تكونا بمثابة مدخل إلى النظام الأوروبي المنقح للحسابات الاقتصادية المتكاملة بالنسبة للمحاسبين الوطنيين من بلدان الجماعة الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

٢ - التعاون مع بلدان وسط وشرق أوروبا

١٤ - يضم برنامج تدريب الاحصائيين الأوروبيين لبلدان الاتحاد السوفياتي السابق دورات متوسطة الأجل وقصيرة الأجل. وفي ميدان الحسابات القومية، ينظم مركز برلين لهيئة الاحصاءات التابعة لحكومة المانيا دورة مدتها ستة اسابيع في الفترة من ٢١ شباط/فبراير إلى ١ نيسان/ابريل ١٩٩٤، لتدريب المدربين المقبلين من جميع بلدان الاتحاد السوفياتي السابق. وستتبعها في الاسبوع الثاني من شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤ دورة مدتها اسبوعان في بلد لم يتحدد بعد من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق. وسيكون الغرض من الدورة الثانية هو اختبار المهارات التدريبية للاحصائيين الذين تلقوا تدريبهم في دورة برلين.

١٥ - وكان من المقرر أن تعقد ثلاث دورات أخرى عن الحسابات القومية في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق فيما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. الأولى، وهي بعنوان "الحسابات القومية في الممارسة العملية" من المقرر أن تكون قد عقدت في سان بيترسبورغ في الفترة من ٨ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وكانت قاصرة على الاحصائيين من الاتحاد الروسي والمكتب الاحصائي لرابطة الدول المستقلة. وكان مقررا أن يتحمل المكتب المركزي للاحصاءات في هولندا المسؤولية الأولى عن تنظيم تلك الدورة. وستعقد الدورة الثانية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بمشاركة المكتب المركزي للاحصاءات في هولندا أيضا. وستكون هذه الدورة مخصصة لجمهوريات آسيا الوسطى؛ وسيتقرر في مرحلة لاحقة موعدها ومكان انعقادها على وجه التحديد. ومن المقرر أن تعقد الدورة الثالثة، بالتعاون مع المعهد الوطني للاحصاءات في فرنسا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، في منسك، بيلاروس، على الأرجح، وهي مخصصة لجمهوريات بيلاروس وأوكرانيا ومولدوفا وأرمينيا.

دال - التعاون مع البلدان النامية

١٦ - ليس لدى المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية خطط للاضطلاع بأي عمليات مباشرة للتدريب أو تقديم المساعدة التقنية في هذا المجال في عام ١٩٩٤. وسيوضع، بالتعاون مع المعهد الوطني للاحصاءات في فرنسا، دليل جديد لتجميع الحسابات القومية، اعتمادا على منشور "وضع الحسابات القومية" لمؤلفه م. سيروزيه. وسيكون الدليل مخصصا للاستخدام في البلدان النامية، وسيراعى في التنقيح نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، حيث سيكرس فصل خاص للاقتصاد غير الرسمي.

١٧ - وفي عام ١٩٩٤ من المزمع النظر في إمكانيات إقامة مشاريع تعاون بشأن الحسابات القومية في البلدان النامية في ضوء نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. غير أن ذلك البرنامج لن ينفذ حتى عام ١٩٩٥.

ثانيا - صندوق النقد الدولي

١٨ - لقد أسهم صندوق النقد الدولي إسهاما رئيسيا في عملية تنقيح نظام الحسابات القومية، من خلال عمله مع الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، ومن خلال جهوده للمواءمة قدر الإمكان بين نظام الحسابات القومية والنظم الاحصائية الرئيسية في صندوق النقد الدولي - ميزان المدفوعات والمالية الحكومية والاحصاءات النقدية. ويلتزم صندوق النقد الدولي بتيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وسيواصل العمل في خمسة مجالات رئيسية، على النحو الوارد وصفه أدناه.

١٩ - أولا، سيواصل صندوق النقد الدولي التعاون مع المنظمات الأخرى المشاركة في عمل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. ومن المحتمل أن يشمل ذلك العمل ما يلي:

(أ) المشاركة في انجاز ونشر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (صندوق النقد الدولي مسؤول عن ترجمة وإصدار نسخة روسية جاهزة للتصوير)؛

(ب) الأنشطة المتصلة بفرق العمل المشتركة بين الوكالات التي أنشأها الفريق العامل المعني بالبرامج الاحصائية الدولية والتنسيق؛

(ج) التنسيق والمشاركة النشطة في مشاريع البحث التي تتناول قضايا مفاهيمية لم تحسم بالكامل في عملية التنقيح والقضايا الجديدة التي تنشأ. وسينصب أكبر قدر من الاهتمام المباشر على العمل المتعلق

بخدمات الوساطة المالية، المنتوى الاضطلاع به بالتعاون الوثيق مع المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية والمشاركين الآخرين المهتمين بالأمر، والعمل المتعلق بالاعانات الاستهلاكية؛

(د) المشاركة في إعداد واستعراض كتيبات نظام الحسابات القومية وأدلة تجميعها.

٢٠ - ثانيا، سيولي صندوق النقد الدولي اهتماما كبيرا للمواءمة بين نظام الحسابات القومية عند تنقيح أدلته الاحصائية. وقد نشرت الطبعة الخامسة من "دليل موازين المدفوعات" في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وسينشر في عام ١٩٩٤ المجلدان المرافقان له "دليل تجميع موازين المدفوعات" و "الكتاب المرجعي لموازين المدفوعات". وقد تم بالكامل تقريبا المواءمة بين مفاهيم "دليل موازين المدفوعات" ونطاقه وتعاريفه وبين نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وبدأ العمل في إعداد دليل جديد عن الاحصاءات النقدية والمالية، وجرى تعميم مخطط مشروح للدليل في آب/أغسطس ١٩٩٣ لابداء التعليقات عليه. ومن المتوقع أن يتوفر مشروع واف بحلول نهاية عام ١٩٩٤. وسيبدأ أيضا في عام ١٩٩٤ العمل في تنقيح "دليل الاحصاءات المالية الحكومية"؛ ومن المتوقع أن يكون مشروع التنقيح جاهزا للتعميم بعد قرابة عام من صدور الدليل المالي. وبالإضافة إلى المواءمة بين المنهجيات حيثما أمكن ذلك، سينصب التركيز على استخدام نظم البيانات تلك كمدخلات في انتاج الحسابات المناظرة لنظام الحسابات القومية.

٢١ - ثالثا، سيواصل صندوق النقد الدولي برنامجه الواسع النطاق لتقديم المساعدة التقنية في مجالات موازين المدفوعات والاحصاءات المالية والحكومية. والهدف من ذلك البرنامج هو مساعدة البلدان الأعضاء في تحسين تحليلاتها الاقتصادية وعملية رسم سياساتها بتوفير قواعد البيانات لها أو بتحسين ما لديها من قواعد بيانات في المجالات الحاسمة مثل احصاءات الاقتصاد الكلي، وفقا للمعايير الدولية الموضوعة في الأدلة. وسيجري، حيثما أمكن ذلك، تنسيق المساعدة المقدمة في تلك المجالات مع تجميع الحسابات القومية للإقلال إلى الحد الأدنى من الإزدواجية في جهود التجميع، ولضمان توحيد المفاهيم والتعاريف؛ كما ستتركز المساعدة بصورة متزايدة على استخدام مجموعات البيانات تلك في انتاج العناصر المناظرة اللازمة للحسابات القومية.

٢٢ - رابعا، سيتولى صندوق النقد الدولي توفير المساعدة التقنية المحددة في الحسابات القومية بناء على طلب الأعضاء، ولا سيما عندما تكون التحسينات في بيانات الحسابات القومية لازمة لتلبية الاحتياجات التشغيلية للمنظمة وأعضائها. وقد زادت هذه المساعدة المباشرة نظرا للزيادة الكبيرة في عضوية صندوق النقد الدولي في السنوات الأخيرة، وللحاجة إلى المساعدة في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. والتركيز الرئيسي لتلك الجهود ينصب حتى الآن على وضع حسابات قومية ربع سنوية في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق. كما يشكل العمل في الحسابات القومية عنصرا قياسيا في بعثات

التقييم المتعددة المواضيع التي يوفرها صندوق النقد الدولي لصالح الأعضاء الجدد أو الأعضاء الذين يكونون بحاجة إلى تحسينات جوهرية في نظمهم لاحصاءات الاقتصاد الكلي.

٢٣ - خامسا، سيوفر صندوق النقد الدولي التدريب في مجال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وستوضع مواد لتدريب موظفي الإدارة الاحصائية وغيرهم من موظفي صندوق النقد الدولي على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛ كما ستستخدم تلك المواد لمساعدة الخبراء الاستشارين في تحسين معرفتهم بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وستوفر بعثات المساعدة التقنية التي يوفرها صندوق النقد الدولي في مجال الحسابات القومية التدريب على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ كعنصر رئيسي في أنشطتها. وأخيرا سيجري صندوق النقد الدولي تقييما لقدرته على توفير دورات منظمة في مجال الحسابات القومية، كما يفعل في مجالات موازين المدفوعات والاحصاءات النقدية والحكومية، بالتنسيق مع معهد صندوق النقد الدولي. وستعقد تلك الدورات في واشنطن أو في مختلف المراكز الإقليمية، وستوضع بالتنسيق الوثيق مع الأعضاء الآخرين في الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية.

ثالثا - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٢٤ - ستساعد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مجموعتين من البلدان، والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، في تنفيذ نظام الحسابات القومية. والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال تتألف من الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة؛ وبلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية العشرة التالية: إستونيا، ألبانيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا؛ وكذلك منغوليا.

ألف - البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٢٥ - تعقد ادارة الاحصاء التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اجتماعات سنوية لخبراء الحسابات القومية من البلدان الأعضاء في المنظمة. وسيعقد اجتماع عام ١٩٩٤ بصورة مشتركة مع الدورة الثامنة والأربعين للجنة الاقتصادية لاوروبا وسيجري في الاجتماع، من بين أمور أخرى، استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وللمقترحات المتعلقة بوضع استبيان مشترك بشأن الحسابات القومية يكون مبنيا على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ لاستخدامه من جانب البلدان الأعضاء في المنظمة. وسيوضع تصميم الاستبيان الجديد بالتعاون مع المركز الاحصائي للجماعات الأوروبية والشعبة الاحصائية لضمان أن يؤدي توحيد شكل الاستبيان الى تلبية حاجات جميع الوكالات الدولية.

٢٦ - وستوفر إدارة الاحصاء المشورة التقنية لأي بلد عضو يطلب تلك المشورة.

باء - الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال

٢٧ - إن مركز التعاون مع الاقتصادات الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقال، التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لديه برنامج جار لتقديم المساعدة التقنية في تنفيذ نظام الحسابات القومية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وبالنظر الى أن موظفي المنظمة المسؤولين عن القيام بهذا العمل اشتركوا أيضا في عملية تنقيح نظام الحسابات القومية فإن المساعدة في تنفيذ نظام الحسابات القومية في هذه البلدان إنما تقدم على أساس نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٢٨ - وفيما يتعلق ببلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ومنغوليا، فإن لدى موظفي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي برامج ثنائية نشطة مع هنغاريا وبلغاريا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا. وتُقدم مساعدة محدودة بدرجة أكبر الى رومانيا وبولندا وألبانيا ومنغوليا. وستواصل المنظمة تقديم مساعدتها الى جميع هذه البلدان لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وستستمر دعوة خبراء الحسابات القومية من المنظمة ومن منغوليا لحضور اجتماعات المنظمة العادية لخبراء الحسابات القومية وكذلك لحضور اجتماعات خاصة تعقد بشأن المشاكل التي تصادف في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال.

٢٩ - أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي السابق فقد أنشأت المنظمات الدولية فريق توجيه، برئاسة السيد جان ريبار، لتنسيق المساعدة التقنية في المجال الاحصائي. ووافق فريق التوجيه على أن تكون منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي هي مركز التنسيق لعمل نظام الحسابات القومية برمته في هذه البلدان؛ كما أن موظفي المنظمة يقدمون المساعدة الى تلك البلدان في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ عن طريق إسداء المساعدة التقنية الثنائية لكل بلد من البلدان وعن طريق تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل لعدد من البلدان على أساس اقليمي وكذلك تنظيم بعض الاجتماعات التي تستهدف جميع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وقد جرى تنظيم بعض هذه الحلقات الدراسية وحلقات العمل بالاشتراك مع اللجنة الاحصائية لكمنولث الدول المستقلة، وبعضها الآخر بالاشتراك مع الشعبة الاحصائية. ويؤمل أن تتواصل سياسة التعاون هذه وأن تتسع لكي تشمل منظمات أخرى أو هيئات، مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي قد تكون ضالعة في العمل مع جمهوريات آسيا الوسطى.

٣٠ - ودعي أيضا خبراء الحسابات القومية من كمنولث البلدان المستقلة لحضور الاجتماعات العادية لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي بشأن الحسابات القومية.

جيم - جدول أعمال البحوث

٣١ - ستسهم منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي في دراسة للموضوعات المدرجة في جدول أعمال البحوث عن طريق اضطلاعها بأعمال في مجال الحسابات البيئية، وقياس الانتاج المنزلي، وإعانات المستهلك، وقياس خدمات الوساطة المالية المشتركة التي قيست على نحو غير مباشر.

رابعا- الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة واللجان الاقليمية

٣٢ - إن برنامج الحسابات القومية التابع للشعبة الاحصائية واللجان الاقليمية يدعم جميع الأنشطة التي تقع في نطاق برنامج العمل المنسق للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، بما فيها أنشطة التعاون التقني الهادفة الى تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في فرادى البلدان؛ والأنشطة التي تغطي التدريب في الأوجه المفاهيمية لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛ ووضع طرق لجمع البيانات؛ ووضع الكتيبات الإرشادية؛ وإعداد التقارير التقنية؛ وتصميم برامج الحواسيب وأدوات التدريب؛ والعمل على وضع استبيان دولي بشأن نظام الحسابات القومية. والبرنامج المشترك سيبنى على الخبرة المستقاة نتيجة للاشتراك الواسع النطاق للشعبة الاحصائية واللجان الاقليمية في تطوير مفاهيم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أثناء استعراض النظام؛ وسيأخذ في الاعتبار الخبرة التي اكتسبتها الشعبة الاحصائية في وضع منهجية تجميع الحسابات القومية وتنفيذها في مشاريع الحسابات القومية.

٣٣ - وسيكون الهدف الأساسي لبرنامج العمل المشترك هو مساعدة البلدان في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. غير أنه بغية تسهيل هذا العمل بالنسبة للبلدان الأقل تقدما في وضع الحسابات الاحصائية والقومية ستولى عناية أكبر للأنشطة الداعمة، كأنشطة التدريب والكتيبات الإرشادية، ولا سيما خلال السنوات القليلة الأولى لبرنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية. وخلال تلك السنوات، قد لا تكون جميع الموارد متوفرة لإسداء المساعدة المباشرة الى البلدان. غير أنه بمجرد الانتهاء من هذه الأنشطة التحضيرية وتصبح الأدوات متوفرة، سوف يصبح تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أكثر سهولة، وخصوصا في البلدان التي هي عموما أقل تقدما من الناحية الاحصائية والتي تعتبر أيضا، لذلك، متأخرة عن غيرها من البلدان في مجال تجميع الحسابات القومية. وبعد هذه السنوات التحضيرية، سيتحول تركيز البرنامج المشترك الى التنفيذ الفعلي لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في فرادى البلدان.

٣٤ - ولكي يكون تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ فعالا فإنه ينبغي على اللجان الاقليمية أن تلعب دورا مهما. ويُعتبر تعاون تلك اللجان أساسيا، نظرا لقربها من البلدان المعنية وللخبرة التي اكتسبتها فيما يتعلق بالظروف العملية التي ينبغي أخذها في الاعتبار في تنفيذ برنامج نظام الحسابات القومية. وستقوم اللجان الاقليمية بمساعدة البلدان في كل إقليم من الأقاليم عن طريق الاضطلاع ببعثات لصياغة المشاريع وتقييمها وكذلك عن طريق تقديم الدعم التقني؛ وتنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية، والبرامج الدراسية، وعقد اجتماعات أخرى؛ وتعزيز تنسيق أنشطة التعاون التقني في الحسابات القومية التي يضطلع بها في الاقليم والتي ستنفذها وكالات متنوعة متعددة الأطراف والدول المانحة. وبالإضافة الى ذلك فإنه من المهم للخبرات التي اكتسبتها اللجان الاقليمية أن تنعكس على نحو ملائم في إعداد الكتيبات الإرشادية والأدلة التقنية وأدوات التدريب.

٣٥ - وبرامج الشعبة الاحصائية وكل لجنة من اللجان الاقليمية لتنفيذ نظام الحسابات القومية ترد أدناه بمزيد من التفصيل. وتلك البرامج يجب اعتبارها بمثابة اقتراحات غير نهائية قد تستدعي تعديلا ليس فقط في ضوء آراء اللجنة الاحصائية بل أيضا في مرحلة لاحقة بغية جعلها تعكس التطورات العملية التي قد تواجه في المستقبل. والهدف النهائي هو التوصل الى برنامج للأنشطة يكون متماسكا تماما بحيث تستكمل فيه الشعبة الاحصائية واللجان الاقليمية أنشطة كل منها آخذة في اعتبارها الخبرة الخاصة بغيرها.

٣٦ - وتنفيذ البرامج والأنشطة المدرجة تتطلب بذل جهد شامل من جانب الشعبة الاحصائية واللجان الاقليمية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا إذا تم توفير الأموال الكافية. وعلى هذا فإنه قد يكون من اللازم تعزيز اللجان الاقليمية بخبراء إضافيين في مجال تجميعات الحسابات القومية (القصيرة والطويلة الأجل)، وقد تحتاج الشعبة الاحصائية أيضا الى موظفي دعم إضافيين وعلى حسب السرعة التي ستنفذ بها الأنشطة، قد يتم تعيين خبيرين لكل لجنة من اللجان الاقليمية خلال السنوات التحضيرية الثلاث الأولى للبرنامج، على أن يُضاف خبير ثالث فيما بعد حالما يُصبح البرنامج في حالة تشغيل كامل. وينبغي توسيع عدد موظفي الشعبة الاحصائية لكي تشمل خبيرين مختصين بالمهارات التدريبية، بحيث تكون لأحدهما خبرة واسعة في وضع نظام متكامل للحسابات القومية ويكون الآخر متخصصا في وضع البرامج التي تستخدم في معالجة البيانات على الحواسيب الصغيرة والموجهة نحو الاحصاءات والمحاسبة الاقتصادية. وينبغي أن يكون كل خبير متقنا للإنكليزية وللغة أخرى يفضل أن تكون من لغات الأمم المتحدة الأخرى الرسمية. وسيكون الخبيران مسؤولين عن وضع المواد الدراسية وتنسيق التدريب في اطار حلقات دراسية وحلقات عمل. ويكون الخبير المختص بالحواسيب مسؤولا أيضا عن إدخال مزيد من التحسين على البرامج الحالية لتجميع الحسابات القومية.

ألف - الشعبة الاحصائية

٣٧ - ستتركز أنشطة دعم الشعبة الاحصائية على البلدان النامية. وبدرجة أقل على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وهذا التركيز لن يعني أن الشعبة الاحصائية غير مهتمة بالأعمال المتعلقة بالحسابات القومية في جميع البلدان على قدم المساواة. غير أنه من الضروري أن يكون تركيز الأنشطة التنفيذية لنظام الحسابات القومية منصبا على مجموعة أصغر من البلدان، مع مراعاة أن الموارد المتوفرة للشعبة الاحصائية محدودة وأن بعض الهيئات والمنظمات الأخرى الأعضاء في الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية تضطلع بالفعل بأنشطة كبيرة لمساعدة بلدان أخرى.

٣٨ - وستشدد الشعبة الاحصائية، في تنميتها لأنشطتها المتصلة بمواصلة تطوير المفاهيم وبالتنفيذ العملي لنظام الحسابات القومية، على دور النظام والحسابات التابعة التي تدور في اطاره في ربط تنمية البيانات الأساسية، من جهة، باستخدام تلك البيانات في عمليات التحليل ووضع السياسة من جهة ثانية. وبرنامج نظام الحسابات القومية التابع للشعبة الاحصائية سيعنى بتنمية المفاهيم وتنفيذ الحسابات البيئية التي تدمج التحليل الاقتصادي بالبيئي، وبحسابات الموارد البشرية التي تدمج التحليل الاقتصادي بالتحليل الديموغرافي. وستشدد الشعبة الاحصائية أيضا في برنامجها على الحاجة الى ملاءمة الحسابات الوطنية مع الحاجات الخاصة للبلدان. وبناء على ذلك فإن الشعبة الاحصائية ستولي الكثير من العناية لوضع كتيبات إرشادية بشأن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ لاستخدامها في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، وكذلك كتيبات إرشادية بشأن استخدام نظام الحسابات القومية في ظل ظروف التضخم المرتفع.

٣٩ - وتحديدا، سيشتمل برنامج تنفيذ الحسابات القومية التابع للشعبة الاحصائية، التنفيذ المشترك مع اللجان الاقليمية للحسابات القومية في بلدان مختارة. وستكون تلك المشاريع بمثابة مشاريع نموذجية للمناطق والمناطق الفرعية التي تقع فيها هذه البلدان، وستستخدم في تدريب موظفي تلك البلدان المختارة وغيرها من البلدان، كما أنها ستوفر أيضا للشعبة الاحصائية تغذية مرتدة من المعلومات العملية بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ نظام الحسابات القومية، وهي معلومات لازمة لوضع الكتيبات الإرشادية والأدلة ومواد التدريب. وستشتمل المشاريع على مساعدة الشعبة الاحصائية، ولا سيما في المرحلة الأولى للتنفيذ عندما يجري تكييف إطار الحسابات القومية والمنهجية التجميعية مع ظروف البلد المعني وتنفيذها كجزء من دراسة جدوى. وسيكون اشتراك اللجان الاقليمية مهما في جميع المراحل، ولا سيما في المراحل اللاحقة، عند إدخال تحسينات إضافية في البيانات بغية دعم تنفيذ تمديدات القطاع المؤسسي لأمر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٤٠ - وفيما يتعلق بالتدريب فإن الشعبة الإحصائية ستقوم بما يلي :

(أ) عقد حلقات دراسية تدريبية أقاليمية موجهة مباشرة الى المدربين في مجال الحسابات القومية وغيرهم من الخبراء الذين سيكون لدورهم أهمية في عملية نقل المعلومات المتعلقة بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وفي تنفيذ تلك العملية؛

(ب) الاشتراك في الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تنظمها اللجان الاقليمية وغيرها والاسهام في تلك الحلقات، وعلى سبيل المثال فإن اللجنة الاحصائية في الحلقات الدراسية التي تقوم بتنظيمها البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية لتدريب الموظفين التقنيين المبتدئين العاملين في الحسابات القومية للبنوك المركزية في أمريكا اللاتينية على تفاصيل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وعلى وضع منهجية تجميع الحسابات القومية في الشعبة الاحصائية؛

(ج) وضع مواد للتدريب في مناهج المفاهيم وطرق التجميع لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويمكن استخدام مواد التدريب في الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تنظمها الشعبة الاحصائية واللجان الاقليمية وغيرها؛ كما أن اشتراك معاهد التدريب القائمة والوكالات الوطنية الدولية في برامج التدريب سيجري تشجيعه، وستوفر جميع مواد التدريب بغية تصميمها، لضمان تنفيذ الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الحالي، بجميع جوانبه، في اتجاه مشترك؛

(د) وضع الكتيبات الإرشادية والبرامج لاستخدامها من جانب المحاسبين في تجميع الحسابات القومية، والحسابات التابعة وغيرها من التطبيقات الخاصة لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛

(هـ) دعم التوسع في نشر الحسابات القومية، وهو ما يمكن تحقيقه بوسائل من بينها ترجمة تلك المواد الى عدد كبير من اللغات التي يكون فيها موظفو الحسابات القومية التابعون للشعبة الاحصائية واللجان الاقليمية متمتعين بالكفاءة (كالاسبانية، والروسية، والصينية، والعربية، والفرنسية، وغيرها من اللغات).

٤١ - وسيكون للشعبة الاحصائية نشاط أيضا في المساعدة في تفسير مفاهيم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ومواصلة تطوير تلك المفاهيم. وبصفة خاصة سوف تقوم اللجنة الاحصائية بما يلي:

(أ) توفير المعلومات المتعلقة بالمفاهيم والتي تطلبها البلدان وغيرها، مما قد تكون هناك حاجة إليه لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في الظروف الخاصة لكل بلد ولغرض القيام بأنواع معينة من التحليلات؛

(ب) إجراء البحوث دعما لمزيد من التطوير لمفاهيم نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وخصوصا فيما يتعلق بمواصلة تطوير التصنيف الوظيفي وغيره من التصنيفات (التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ولجنة البرنامج والتنسيق)، وتحديد التمييز بين الأنشطة الرسمية وغير الرسمية، ومواصلة تطوير البرامج التابعة والتطويرات الأخرى لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ التي تعمل استجابة لاهتمامات اقتصادية واجتماعية محددة (الحسابات البيئية وحسابات الموارد البشرية).

٤٢ - ويعتبر الاتصال الدولي بين خبراء في مجالات مختلفة عاملين في شتى أنواع الظروف إنجازا كبيرا وشرطا أساسيا للنجاح الكامل للعمل المتعلق بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ومن المهم أن تظل خطوط الاتصال التي أنشئت خلال العمل المتعلق بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ مفتوحة. وفي ضوء ذلك، ستقوم الشعبة الاحصائية في الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) جمع معلومات وإنشاء مصرف للبيانات بشأن أنشطة التنفيذ بما في ذلك الخبرات العملية والمفاهيمية المكتسبة نتيجة لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وذلك من خلال المشاريع التجريبية والمشاريع الأخرى والاجتماعات وغير ذلك؛

(ب) وضع نشرة إخبارية لتوفير معلومات عن التنفيذ المفاهيمي والعملي لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛

(ج) تسهيل الحصول على التمويل اللازم لمشاريع التعاون التقني واختيار الخبراء أو المقاولين وغير ذلك من خلال العمل، حسب الاقتضاء، كوسيط بين البلدان التي تطلب المساعدة والمانحين المتعددي الأطراف والثنائيين الذين يقدمون مساعدات تقنية ومالية. وتستطيع اللجان الاقليمية الاضطلاع بتلك المهمة بصورة فعالة عندما يكون المانحون والمتلقون متواجدين في المنطقة ذاتها. وإن الشعبة الاحصائية في الأمم المتحدة مستعدة لتوفير تلك الصلة عند الاقتضاء ولا سيما عندما يكون المانحون والمتلقون منتمين الى مناطق مختلفة.

٤٣ - وأخيرا، كانت الشعبة الاحصائية في الأمم المتحدة، وما تزال تعمل بنشاط على وضع استبيان دولي منقح بشأن نظام الحسابات القومية استنادا الى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وسيتم بذل جهود خاصة من خلال إجراء مناقشات مع محللين اقتصاديين واجتماعيين عاملين في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وكذلك بالتعاون مع اللجان الاقليمية، بهدف وضع استبيان دولي يكون معتدلا من حيث النطاق ويجمع في الوقت نفسه متطلبات التحليل العالمي والاقليمي مع امكانيات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وستجري فيما بعد مناقشة المشروع الناشئ عن

الاستبيان مع الأعضاء الآخرين في الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بنظام الحسابات القومية، وذلك من أجل الوصول الى استبيان دولي مشترك.

باء - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٤٤ - سيجري تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ خلال السنوات الست المقبلة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا في سياق استراتيجية تنفيذ خطة عمل أديس أبابا للتنمية الاحصائية لافريقيا في التسعينات. وسيجري تحت إشراف المؤتمر المشترك للمخططين والاحصائيين والديمغرافيين الافريقيين ولجنة التنسيق المعنية بالتنمية الاحصائية في افريقيا اقتراح خطة عمل.

٤٥ - وبصورة أكثر تحديدا، من المتوقع عقد حلقات عمل تدريبية لإدخال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الى المنطقة الافريقية وتحديد جوانب مختارة من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ تكون قابلة للانطباق مع السياسات المحددة للبلدان الافريقية واحتياجاتها التحليلية. وكانت أول حلقة عقدت في هذه السلسلة بعنوان "حلقة العمل المعنية بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ للبلدان الافريقية الناطقة باللغة الانكليزية"، وذلك في أديس أبابا في الفترة من ١٣ الى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وشاركت في عقد هذه الحلقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا والشعبة الاحصائية في الأمم المتحدة وحضرها ما يزيد عن ١٠ بلدان ناطقة بالانكليزية في المنطقة؛ وقام موظفو اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومحاضر وفرته الشعبة الاحصائية في الأمم المتحدة بإلقاء محاضرات عن نظام الحسابات القومية ومنهجية التجميع. وبالاضافة الى التدريب، توصلت حلقة العمل الى نتائج وقدمت توصيات بشأن الجوانب التالية لاستراتيجية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في المنطقة الافريقية: الأولويات الاقليمية في تجميع حسابات وجداول نظام الحسابات القومية، والاجراءات التي يتعين اتخاذها على الصعيد الوطني، وتقديم مساعدات تقنية ومالية من جانب الوكالات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية.

٤٦ - وبالإضافة الى ذلك، سيتم إيفاد بعثات للخدمات الاستشارية لدعم البرامج المتعلقة بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، هناك ضرورة لوضع أطر مبسطة للحسابات القومية لاستخدامها من قبل عدد من البلدان الافريقية بهدف تمكين صناع السياسة الوطنيين في الميدانين الاقتصادي والمالي من إعداد ميزانياتهم الاقتصادية على أساس معلومات احصائية حسنة التوقيت وارشادهم الى خياراتهم في مجال الاستثمارات. وتتعاون اللجنة الاقتصادية لافريقيا والشعبة الاحصائية في الأمم المتحدة في اختيار البلد الافريقي الذي سيجري الاضطلاع فيه بتنفيذ تجريبي أو تنفيذ نموذجي لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وذلك من خلال مشروع تشتركان في تنفيذه.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٤٧ - قد تشرع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ببذل جهود لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بالتعاون الوثيق مع المكتب الاحصائي الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فيما لو توفرت موارد كافية لهذا الغرض. وبالنسبة لكثير من البلدان الأوروبية، سيشكل النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة، الذي يجري حاليا تنقيحه كذلك، النظام الأساسي لتجميع الحسابات القومية. ومن المتوقع أن يستمد النظام الأوروبي الجديد للحسابات الاقتصادية المتكاملة من نظام الحسابات القومية الجديد ويكون متسقا اتساقا كاملا معه وإن كان ذلك بقدر أكبر من التفصيل. وبات يتضح بصورة متزايدة أن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ سيكون أيضا موضع اهتمام بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية ليست أعضاء في الجماعة الأوروبية. لذلك، من المهم أن تمثل مصالح هذه البلدان تمثيلا كاملا في الاجتماعات التي تعتبر أساسية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وستشترك اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تنظيم الاجتماع المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الاحصائي الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بتنفيذ الحسابات القومية، الذي سيعقد في جنيف في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

٤٨ - وستشكل اللجنة الاقتصادية لأوروبا مركز تنسيق لربط العمل المتعلق بالحسابات القومية الذي تقوم به بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة. ولهذا فإن تنسيق العمل الذي تقوم به المنظمات الدولية المختلفة المشتغلة في الحسابات القومية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا يعتبر من الأولويات.

٤٩ - وسينفذ مشروع يجري إنجازه و/أو تمويله بصورة مشتركة من قبل المكتب الإحصائي الأوروبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وذلك خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٤. ويتمثل هدفه في مساعدة المنظمات الإحصائية الوطنية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه) في بناء قدرات مستدامة ذاتيا في مجال جمع الإحصاءات الموثوقة وتجهيزها وتحليلها واستخدامها استخداما كفؤا في إعداد ورصد السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الاجتماعية في إطار الاقتصاد السوقي. والمسائل المحددة التي ستتم معالجتها هي الإحصاءات الاقتصادية بما فيها الحسابات القومية؛ والإحصاءات الاجتماعية ومؤشرات التنمية الاجتماعية؛ والقدرة على التدريب في مجال الإحصاءات.

دال - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥٠ - تعتزم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي القيام، في حدود ما تسمح به الموارد، بعقد حلقات عمل والاضطلاع بأنشطة تدريبية ومشاريع للتعاون التقني وبأنشطة ترمي لزيادة تحسين توفير بيانات اقليمية عن الحسابات القومية والإحصاءات ذات الصلة.

٥١ - وستعقد اللجنة حلقات عمل عن الحسابات القومية لخبراء إقليميين بمن فيهم رؤساء الإدارات المسؤولة عن الحسابات القومية في بلدان المنطقة. وقامت اللجنة، بالتعاون مع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، بعقد أول اجتماع إقليمي عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، في سانتياغو، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ نوقشت خلاله مسألة جدوى وأولويات تنفيذ نظام الحسابات القومية. وشارك في الاجتماع ممثلون عن غالبية البلدان (الناطقة بالاسبانية والانكليزية على حد سواء). وأوصى الاجتماع باعتماد استراتيجية إقليمية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على مراحل. وستوجه المرحلة الأولى (٤ - ٥ سنوات) بصورة رئيسية صوب نشر نظام الحسابات القومية الجديد وتدريب جامعي الحسابات القومية ومنتجي الإحصاءات الأساسية والمستعملين الرئيسيين لنظام الحسابات القومية بالإضافة إلى تكييف المنظمات المؤسسية الوطنية ومنتجي الإحصاءات الأساسية وغيرها من الإحصاءات ذات الصلة مع متطلبات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، والقيام على وجه الخصوص بوضع مجموعة دنيا من الحسابات والجداول بما في ذلك القطاعات المؤسسية التي سيعطى تنفيذها أولوية إقليمية. وستقوم البلدان في المراحل اللاحقة بتوسيع نطاق مهامها تدريجيا صوب وضع جميع الحسابات الكاملة لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٥٢ - وعلاوة على ذلك، ستقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، بمساعدة بلدان المنطقة على تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وستساعد بالمثل في تقييم الإحصاءات المتوفرة. ويتمثل هدف المساعدة في التعاون مع البلدان في وضع مشاريع وطنية لتحسين الإحصاءات الأساسية القائمة بالإضافة إلى توليد الإحصاءات اللازمة لتنفيذ الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وفي الوقت نفسه، ستقوم اللجنة الإحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة باستعراض إمكانية تنفيذ المشاريع التجريبية المنفذة بصورة مشتركة لتنفيذ نظام الحسابات القومية في واحدة أو أكثر من البلدان المختارة.

٥٣ - وستعمل اللجنة الاقتصادية أيضا كمركز تنسيق لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بالإضافة إلى إعداد الكتيبات والأدلة المتصلة بالحسابات القومية باللغة الاسبانية وترجمتها وتوزيعها وإعداد الفهارس

والمعاجم وغير ذلك. وستنشط اللجنة الاقتصادية بوجه خاص بموالاة العمل على إعداد كتيب عن المحاسبة القومية في ظل ظروف من التضخم المرتفع. ونظرا لاكتساب المنطقة خبرة واسعة في ذلك المجال خلال العقد الماضي، فإن اللجنة الاقتصادية مهتمة في تقاسم تلك الخبرة مع المناطق الأخرى ولا سيما مع المناطق التي تعاني حاليا من ارتفاع التضخم.

٥٤ - وستعمل اللجنة الاقتصادية أيضا كمركز تنسيق للمعلومات الاقليمية المتعلقة بالحسابات القومية والإحصاءات ذات الصلة بما في ذلك تحرير البيانات، وجمع البيانات من خلال الاستبيانات وتوزيع المعلومات الإحصائية المتعلقة بالحسابات القومية.

٥٥ - وبغية النهوض بجهود التدريب في المنطقة، تعتزم اللجنة الاقتصادية عقد اجتماع لمعاهد التدريب في عام ١٩٩٤ يتم خلاله تبادل وتنسيق البرامج التدريبية، ومناقشة العمل على المواد التدريبية، ووضع توجه عام حول تدريب خبراء الحسابات القومية.

٥٦ - ولا يمكن الاضطلاع ببرنامج العمل المشار إليه أعلاه بصورة فعالة إلا إذا توفرت موارد إضافية. وهناك على وجه الخصوص ضرورة عاجلة لخدمات مستشار إقليمي واحد على الأقل في الحسابات القومية.

هاء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٥٧ - تحاول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، كمقدمة لتعزيز نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، الحصول على دعم خارج عن الميزانية لتمويل حلقة دراسية لمدة أسبوعين عن تنفيذ نظام الحسابات القومية. وتتمثل أهداف الحلقة الدراسية المقترحة في شرح التغيرات التي أدخلت على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ إلى إحصائيي الحسابات القومية في المنطقة. وستقوم الحلقة الدراسية أيضا بصوغ خطة عمل إقليمية لتعزيز تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، بما في ذلك القيام بأنشطة ومشاريع إقليمية ودون إقليمية وقطرية. ومن المتوقع أن يساهم خبراء من الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية بمدخلات تقنية في الحلقة الدراسية التي ستعقد في عام ١٩٩٤ لمدة أسبوعين وفي برامج المتابعة ذات الصلة. وستواصل اللجنة الاقتصادية تعاونها الوثيق مع اللجان الإقليمية الأخرى في تنفيذ الأنشطة الرامية لتعزيز تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٥٨ - وقد أعربت اللجنة الاقتصادية مؤخرا عن عزمها على عقد اجتماعين دون إقليميين واحد في كانبرا والآخر في بانكوك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ على الأرجح. وذلك بدعم مالي من مصرف التنمية الآسيوي

والمكتب الاحصائي الاسترالي الذي سيقدم مرافق الضيافة ويتحمل التكاليف المحليـــة. إلا أنـــه ما تزال هناك بعض المسائل التي يتعين الانتهاء منها. ويعتزم المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ عقد دورة تدريبية واحدة على الأقل في مجال تقديم دعم محدد لتنفيذ نظام الحسابات القومية في المرحلة الحالية التي يمر بها والتي تنتهي في آذار/مارس ١٩٩٥.

٥٩ - وما برحت الشعبة الاحصائية في الأمم المتحدة تضطلع، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بعدد من البرامج التجريبية للحسابات القومية في البلدان الواقعة في منطقة اللجنة، وستواصل الاضطلاع بذلك في المستقبل.

واو - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٦٠ - فيما يلي مخطط عام لبرنامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المتعلق بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣:

(أ) إجراء دراسة استقصائية لتقييم الممارسات التي تتبعها مختلف بلدان المنطقة الأعضاء في اللجنة فيما يتعلق بتصنيف الحسابات القومية؛

(ب) إعداد برامج تدريبية محددة المواعيد على مستويات مختلفة؛

(ج) اختيار بلد، أو أكثر، من بلدان المنطقة لتنفيذ نظام الحسابات القومية الموحد لعام ١٩٩٣؛

(د) نشر برامج حاسوبية من أجل التحول من المفاهيم المتبعة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ إلى المفاهيم المتبعة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛

(هـ) تنسيق الأنشطة مع البلدان والمنظمات العربية في المنطقة؛

(و) التماس أموال لتمويل أنشطة الحسابات القومية في بلدان المنطقة؛

(ز) تقديم مساعدة تقنية والعمل كمحفل لتبادل الخبرات بين بلدان المنطقة بالتعاون مع المنظمات العربية ذات الصلة والبلدان الأعضاء؛

(ح) إجراء استعراض سنوي لنتائج أنشطة التنفيذ خلال فترة السنوات الست ورصد تلك النتائج؛

(ط) الاشتراك في ترجمة الكتيبات والأدلة إلى اللغة العربية بالتعاون مع الشعبة الاحصائية في الأمم المتحدة؛

٦١ - وإجراء دراسة استقصائية لتقييم الممارسات المتبعة في تصنيف الحسابات القومية لمختلف الدول الأعضاء في المنطقة سيساعد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على تقييم مدى ما يلزم من إعادة توجيه وتدريب، وعلى اقتراح تحسينات وتقديم برامج لتطوير البيانات الاحصائية الأساسية لكل بلد في المنطقة، عند الطلب.

٦٢ - وسيوضع برنامج تدريب من أجل مستويات تدريب مختلفة تشمل ما يلي:

(أ) دورات توجيهية عامة (قصيرة للغاية) لكشف مدى إدراك التغيرات التي استحدثها نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ مقارنة بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨؛

(ب) دورات تدريبية (لفترات أطول) للتأكيد بشدة على التغييرات المفاهيمية والاحتياجات من البيانات اللازمة لإنشاء نظام الحسابات المتكامل لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛

(ج) عقد حلقات عمل لمناقشة الأولويات وتنفيذ تصنيف الحسابات على مراحل على حسب احتياجات كل بلد من بلدان المنطقة ومراحل التطور الاحصائي فيها. وستأخذ حلقات العمل هذه في الحسبان أن بلدان المنطقة تختلف فيما بينها ليس فقط من حيث احتياجاتها وأولوياتها الاحصائية ولكن أيضا من حيث هياكل اقتصاداتها، حيث أن بعضها له هياكل بسيطة للغاية في حين يتمتع بعضها الآخر بهياكل أكثر تطورا بدرجات مختلفة.

٦٣ - وتنفيذ مشروع رائد في بلد مختار قد يكون بمثابة نموذج بالنسبة للبلدان الأخرى في المنطقة، كما أنه قد يكون مفيدا في تدريب المحاسبين الوطنيين على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وعلى الرغم من أن التنفيذ الموحد لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ قد يكون على مستوى تجميع مرتفع فإنه يتضمن، مع ذلك، معلومات كافية لتغطية حسابات الإنتاج وكذلك توزيع الدخل واستخدام الحسابات المالية وربما قوائم الميزانية. ويمكن توسيع نطاق ذلك العمل فيما بعد (أي بعد استعراض النتائج) ليمتد إلى الحسابات التابعة وجداول المدخلات والمخرجات. وفي مرحلة لاحقة، يمكن القيام بمحاولات لمساعدة البلدان (الأكثر تقدما نسبيا من الناحية الاحصائية) على وضع مصفوفات للمحاسبة الاجتماعية. والشعبة الاحصائية

بالأمانة العامة للأمم المتحدة تتشاور مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن اختيار أنسب بلد أو أنسب بلدان.

خامسا - البنك الدولي

٦٤ - اهتم البنك الدولي اهتماما فعليا بوضع إطار مفاهيمي لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وعلى الرغم من أن البنك هو أحد المستعملين الأساسيين للبيانات، فإنه يهتم اهتماما رئيسيا بتعزيز تصنيف للاحصاءات الشاملة التي يمكن الاعتماد عليها والتي تعد في حينها استنادا الى المعايير الدولية لتستخدم في صنع القرار. والحسابات القومية، التي وضعت على نحو مناسب بحيث تضم اهتمامات مثل تحليل الفقر واستخدام الموارد الطبيعية، تعد عنصرا أساسيا في تدفق البيانات اللازمة في السياق التنفيذي وفي سياق الحوار المتعلق بالسياسات مع الحكومات الأعضاء. وستستمر تلك الاعتبارات في توجيه الدعم المقدم من البنك الدولي للجهود التي ستبذل في المستقبل في تنفيذ، وبلورة، نظام الحسابات القومية. والبنك ملتزم بالتعاون مع المنظمات الأعضاء الأخرى في الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية والبلدان الأعضاء.

٦٥ - وسيستمر البنك في مساعدة البلدان الأعضاء في تدعيم الأنظمة الاحصائية بصفة عامة والسلاسل الاحصائية الأساسية. وستقدم قروض واعتمادات عند الطلب. وعلاوة على ذلك سيقوم موظفو البنك في تعاملاتهم مع المكاتب الاحصائية الوطنية بتقديم المشورة التقنية حسب اللزوم. وسيولى اهتمام خاص للجوانب العملية المرتبطة بتنفيذ نظام الحسابات القومية. وسيجري التركيز على دعم الجهود الوطنية لاتباع طرق ونهج ستسفر عن إنتاج مجاميع للحسابات القومية يمكن تكييفها حسب النواحي البيئية، وإعداد مصفوفات المحاسبة الاجتماعية وتصنيف إحصاءات الأسعار التي ستؤدي إلى حساب تعادلات القوى الشرائية. وسيجري تدعيم هذه الجهود عن طريق ما يلي:

(أ) القيام بأعمال تجريبية فيما يتعلق بالحسابات التابعة المتعلقة بالبيئة؛

(ب) إجراء دراسات استقصائية موحدة للأسر المعيشية لتغطية البيانات المتعلقة بالدخل والنفقات والأصول والظروف الاجتماعية؛

(ج) تشجيع اتباع نهج موحد بالنسبة لاحصاءات الأسعار يكون من شأنه تيسير حساب تعادلات القوى الشرائية.

٦٦ - وإلى جانب الدعم المباشر المقدم من البنك إلى البلدان الأعضاء المشار إليه أعلاه، سيقوم البنك بتوزيع موارد محدودة لدعم التدريب والبحث في المجالات المدرجة أعلاه. وعلاوة على ذلك فإن البنك سيشارك في أنشطة مشتركة مثل الحلقات الدراسية والبرامج التدريبية التي تنظمها المنظمات الأخرى الأعضاء في الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجان الإقليمية. وسيواصل البنك أداء دور فعال في نشر سلاسل الحسابات القومية إلى جانب المذكرات التقنية ذات الصلة التي تتناول بالتفصيل الممارسات القطرية.

٦٧ - وفيما يتعلق بزيادة توضيح نظام الحسابات القومية، سيسعى البنك إلى وضع ترتيبات تعاونية مع الوكالات الأخرى داخل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وخارجه. وسيكون البنك في موقف يسمح له بالاسهام بنتائج الدراسات والبحوث التجريبية التي يدعمها البنك بوصفها مدخلات تستخدم في إعداد المعايير الدولية المحسنة.

- - - - -